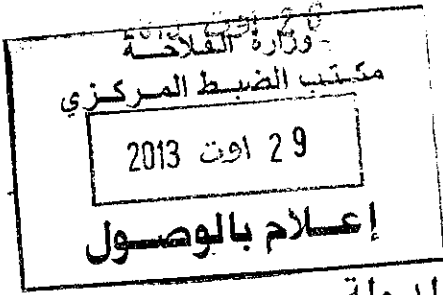


منشور عدد: 27



من رئيس الحكومة

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

الموضوع: حول تحميل عمليات اقتناء المعدات والتجهيزات الإدارية.
المرجع: منشور الوزير الأول عدد 11 المؤرخ في 5 فيفري 2001 والمتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2002 .

--***

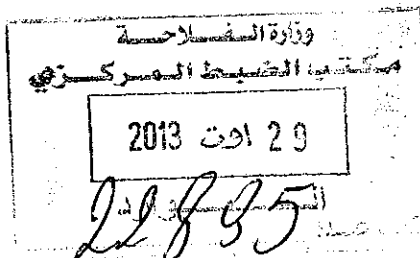
لقد تمّ بمقتضى المنشور المشار إليه بالمرجع دعوة الوزارات والمؤسسات العمومية إلى أفراد الاعتمادات المتعلقة باقتناء التجهيزات المتمثلة في الحواسيب والآلات الناسخة ومكيفات الهواء والتجهيزات المختلفة الأخرى غير العادية ليتم ترسيمها بداية من سنة 2002 ضمن العنوان الثاني لميزانية مختلف الوزارات وخاصة عندما تكون بكميات محدودة.

ويتطور طبيعة العمل بمختلف المصالح الإدارية، أصبح اللجوء إلى المعدات المذكورة أعلاه ، يدخل في إطار تأمين التسيير العادي للإدارات.

وتبعا لذلك، فإنه يرخص مستقبلا للوزارات والمؤسسات العمومية في تحميل مثل هذه النفقات على ميزانية التصرف.

وبالنسبة إلى الوزارات التي تتولى اقتناء تجهيزات لفائدة المؤسسات الخاضعة لإشرافها فإنها مدعوة إلى إحكام برمجة توزيع هذه التجهيزات بين مختلف المؤسسات لتفادي الازدواجية.

هذا، ولا يفوتني أن أؤكد على ضرورة حرص كل المسؤولين على ترشيد استعمال مثل هذه المعدات وحصر الاقتناءات في حدود الحاجيات الضرورية لتسيير المصالح الراجعة لهم بالنظر وفي إطار الإجراءات والتراتب الجاري بها العمل في مجال الشراءات العمومية.



والسلام.

علي بن محمد
رئيس الحكومة